

14 آذار وازدواجية المعايير...

محمد حمية

منذ توقيف الوزير السابق ميشال سماحة في 8 آب العام 2012 بناء على إشارة المحامي العام التمييزي القاضي سمير حمود على خلفية نقل متفجرات من سورية إلى لبنان والقيام بأعمال إرهابية، والقضية في دائرة الجدل القانوني والسياسي وموضع انقسام حاد بين اللبنانيين.

أصدرت المحكمة العسكرية في أيار الماضي حكماً قضى بسجن سماحة 4 سنوات ونصف وجردته من حقوقه المدنية، ما أثار حينها اعتراضات قضائية وسياسية وشعبية واسعة، واعتبر الحكم محجفاً لناحية الجرائم التي كان يخطف سماحة لتفتيها مع المخبر ميلاد كفوري. الأمر الذي دعا حينها مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر إلى تمييز الحكم وإعادة المحاكمة.

بعد ثلاث سنوات ونصف على توقيفه وبعد ستة أشهر ونيف على بدء إعادة المحاكمة، قررت محكمة التمييز العسكرية أمس، إطلاق سراح سماحة بكفالة مالية مقدارها 150 مليون ليرة لبنانية. بينما رفضت النيابة العامة التمييزية بشخص القاضي سمير حمود قرار تخلية سبيل سماحة، لكنها اعتبرت أن القرار النهائي يعود إلى المحكمة العسكرية.

على الرغم من أن الحكم الأول على سماحة صدر عن المحكمة العسكرية الابتدائية والحكم الثاني اليوم عن المحكمة التمييزية وبتأجيل أعضاءها، إلا أن فريق 14 آذار وعلى رأسه وزير العدل أشرف ريفي شن حملة عنيفة على الحكم وعلى القضاء العسكري الممثل بالمحكمة العسكرية.

بين قرار «العسكرية» وتحفظ النيابة العامة، في أي إطار يُوضع هذا القرار؟ هل هو قانوني محض أم يدخل ضمن إطار تسوية لإطلاق سراح سماحة؟ وما هي مبررات حملة فريق 14 آذار على القرار والعسكرية معاً؟

مصادر مطلعة على القضية أشارت لـ«البناء» إلى أن «قرار المحكمة العسكرية بخصوص قضية سماحة قانوني بامتياز فهو أمضى الحكومية التي حدثتها المحكمة»، ووصفت المصادر الحملات على القرار بأنه «امر عمليات سعودي كالحملة التي استهدفت حزب الله والنظام في سورية في قضية حصار مضاياء».

ولفتت إلى أن «كلام وزير العدل بحق القضاء العسكري هو بداية نهاية القضاء في لبنان»، وتساءلت: أين مخبر فرغ المعلومات الذي استدرج سماحة ميلاد كفوري؟ هل تحول إلى الشاهد الملك محمد زهير الصديق؟ وأشارت إلى استعمال «العسكرية» واستغلال هذه القضية الحساسة والدقيقة لأهداف سياسية وتوترير الساحة الداخلية مذهبياً تمهيداً لخلق مشاكل أمنية.

مصدر وزاري وقضائي سابق وصف قرار «العسكرية» في حديث لـ«البناء» بأنه قانوني، وهو صادر عن جهة قضائية، خصوصاً أنها الجهة التي أصدرته هي محكمة التمييز العسكرية بعد إعادة المحاكمة ولا يجوز التشكيك فيها، فضلاً عن أن المحاكم العسكرية موجودة في معظم دول العالم، وهي جزء من الجسم القضائي للدول.

المحامي رشاد سلامة يؤكد في حديث لـ«البناء» أن «هذا القرار حق منووح للمحكمة العسكرية، كما هو حق منووح للقضاء العدلي»، موضحاً أن «سماحة أمضى ثلاث سنوات ونصف في السجن والسنة السابعة 9 أشهر ما يعني أنه أنهى فترة محكوميته التي توضع في إطار نقل أسلحة بالاستناد إلى المواد 72 و73 غوثيات، وبالتالي من الطبيعي إطلاق سراحه».

استغرب سلامة تصريح وزير الداخلية نهاد المشنوق و«هو الرجل المعتدل والبندي يملك الحكمة والالتزام»، مؤكداً أن «المحكمة العسكرية هي جزء من العدالة في لبنان»، واعتبر سلامة أن ليس للوزير ريفي أي صلاحية مطلقاً بالتدخل بإحكام القضاء العدلي ولا بإلغائه العسكري ولا بمحاكمة التمييز العسكرية.

وعن مآل القضية، أوضح أن «المحاكمة لم تنته، بل ستستكمل والمحكمة ستستدعي سماحة إلى جلسات أخرى على أن تصدر حكمها النهائي في القضية والتي لها الحق وتملك الصلاحيات المطلقة من التبرئة إلى الإدانة، وبالتالي يمكن أن تبرئ سماحة». وأشار سلامة إلى أن «المحكمة العسكرية تملك الحق بمقاضاة كل الذين تعرضوا لها بالقدح والذم كهيئة قضائية»، لافتاً إلى أن «القاضي العدلي في هيئة محكمة التمييز العسكرية لم يعترض على القرار».

علامات استفهام تُرسم حول حملة 14 آذار على حكم العسكرية بمعزل عن قانونية القرار من عدمه، لكن ليست المحكمة العسكرية مؤسسة حكومية؟ لماذا لم تشنّ هذه الحملة على الجهة القضائية التي أصدرت أحكام العفو العام 2005 للموقوفين الإسلاميين (مجدل عنجر والسندي وغيرهما) المحكومين بجرائم القتل والإرهاب؟ ولماذا لم تثر ثائرة هذا الفريق على الجهة القضائية التي أخلت سبيل شادي المولي الذي تبين لاحقاً أنه أمير تنظيم «النصرة» في الشمال؟ أو على الجهة القضائية التي أخلت سبيل متورطين بأعمال إرهابية خلال صفقة تبادل العسكريين اللبنانيين؛ واليست المحكمة نفسها هي التي أخلت سبيل زياد حمصي العام 2012 الذي أدين بالعمالة للعدو «الإسرائيلي»؟

في ظل ازدواجية المعايير هذه، يبقى السؤال، في حال برأت المحكمة الدولية في قضية الرئيس الشهيد رفيق الحريري حزب الله من تهمة اغتيال الحريري، هل ستشنّ «القوى العابرة للدولة» حملة على هذه المحكمة أم أنها ستترسخ أحكامها؟

الولايات المتحدة: إدارة مباشرة لترشيح فرنجية وعون للرئاسة

روزانا رمال

لا يبدو الوضع الإقليمي والدولي متوجهين نحو انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في وقت سريع، ولا يبدو أن أحداً يضع الملف الرئاسي اللبناني على طاولة الأولويات لحسمه، بل الأديق القول إن هذا الملف وضع جدياً على طاولة البحث الأميركية لإستخدامه مناورة أساسية باحتساب نقاط لها وعليها تصبّ في خاتمة الفائدة من ارتباط داخلي تستتفره «إسرائيل» في مكان عده.

أطلق الرئيس الأميركي باراك أوباما صفارة انطلاق الحراك السياسي في لبنان لانتخاب رئيس للجمهورية وانطلقت معه المبادرات الكبرى، وكان ذلك من خلال إرساله رسالة معايدة لرئيس الحكومة تمام سلام بمناسبة عيد الاستقلال أي منذ أواخر شهر تشرين الثاني من العام 2015. وجاء في الرسالة: «لأسف، إن يوم الاستقلال الوطني هذا هو الثاني على التوالي من دون رئيس منتخب للجمهورية اللبنانية. فمن أجل استقرار لبنان وأمنه. الآن هو الوقت المناسب للزعامة اللبنانيين للعمل على المصلحة الوطنية وانتخاب رئيس».

وبالعقل منذ تلك الفترة تحركت المبادرات التي سُمّي بعضها أفكاراً، تارة تطرح فرنجية رئيساً، تطرح الرئيس سعد الحريري، وطورا تحدثت عما يشبه الكليات السياسية التي أتت إلى ولادة مبادرة أخرى بترشيح ججع لعون، ما أثار الرعب.

أكدت واشنطن، عبر تلك الرسالة، التي لم تكن مخصصة فقط لتقديم واجب تبتهت لبنان بعيد استقلاله أن استخدام ملف الرئاسة كحادي أوراق الضغط الرئيسية في لبنان قد آن أوانها، وقد قال ذلك أوباما صراحة.

على هذا الأساس إذا، لا مانع من الحديث عن مبادرات أميركية في الحالتين، فطرح فرنجية فجة كمرشح تسويوي

مجلس الوزراء يعقد و«حزب الله» و«الوطني الحر» يُقاطعان

سلام: خطة ترحيل النفايات تسير في الاتجاه الصحيح

أكد رئيس الحكومة تمام سلام «أن عملية ترحيل النفايات يجب أن تبدأ في فترة قريبة بعد استكمال التحضيرات، مؤكداً على أهمية المضي في البحث عن حل مستدام لموضوع النفايات، بالتوازي مع وبالتالي إعادة العافية الكاملة إلى مجلس الوزراء».

وشدّد سلام على «أن المدخل الطبيعي لمواجهة الاستحقاقات الداهمة ولإستكمال مؤسسات نظامنا الديموقراطي، يكمن في انتخاب رئيس للجمهورية». وقال انه في انتظار إنجاز هذا الإستحقاق ستواصل السلطة التنفيذية القيام بعملها»، مكرراً مطالبة بـ«انتخاب رئيس جمهورية في أقرب وقت، كي ينظم عمل جميع المؤسسات الدستورية».

وكانت الجلسة استهلّت بالوقوف دقيقة صمت عن روح الوزير والنائب السابق فؤاد بطرس.

ويعد أن قدم رئيس الحكومة عرضاً لما وصل إليه ملف النفايات، موضحاً أن الأمور سائرة في الاتجاه الصحيح وفقاً لما أقرّه المجلس في جلسته الأخيرة، جرت مناقشة عامة أبدى خلالها الوزراء وجهات نظرهم في مختلف المواضيع التي تناولها دولة الرئيس في عرضه في مسهل الجلسة، كما أبدى المجلس، منوهاً بالجهود الكبيرة التي بذلها في معالجة موضوع النفايات.

من باشر المجلس البحث في المواضيع الواردة على جدول الأعمال، فتمت مناقشتها من الوزراء، الذين أبدوا وجهات نظرهم في شأنها، وبنيتجة البحث اتخذ مجلس الوزراء في صدد البنود المعروضة القرارات

خفايا

تلقّى نائب في تيار المستقبل جواباً صامداً من قيادي في حزب القوات «حين سأله عن بديل للمبادرة الرئاسية التي طرحها الرئيس سعد الحريري، في ظلّ موازين القوى التي تمنع إيصال رئيس جمهورية من فريق 14 آذار، حيث قال القيادي القوّاتي: هناك معادلة بسيطة تمكّننا من تحقيق هذا الهدف، وهي أن يأخذ فريق 8 آذار رئاسة الحكومة...!

الحالة نفسها تتكرّر اليوم والأجواء تشير إلى إمكانية أن يرشح رئيس حزب «القوات» سمير ججع رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون للرئاسة، وإذا صحت المبادرة أو حتى طرحها بالطريقة الخطيرة نفسها من دون الإعلان عنها علناً، أي عبر لقاءات بين ججع وعون، على سبيل المثال، وحركة سياسية ضمنية لإنجاحها في محاولة لإستمراج المواقف وجس نبض حزب الله وحلفائه قبل الإعلان عنها، فإن ذلك سيكون فصلاً جديداً من فصول لعبة إحراج حزب الله المضافة إلى سلسلة ضغوط مُمارسة عليه اليوم. وانطلاقاً، تصبح الولايات المتحدة الأميركية مساهماً أساسياً في تحجيم قدرة حزب الله أمام حلفائه وأضعاف أممهم علامة استفهام ومشروعية سؤال جدي، هو: من قال إن حزب الله قادر على أن يأتي برئيس مسيحي أو حتى على حسم موضوع الرئاسة؟ وبالتالي لماذا تمسك أنها الحليف المسيحي بوجه التحالف مع الحزب القادر على ضمانك رئيساً، وهو ما لم يحصل لا مع طرح فرنجية ولا طرح ميشال عون؟

أما من يعتبر أنّ ترشيح ججع للعماد عون ليس إلا عملاً أو طرحاً نابعا من كيدية سياسية، فإنه في هذه الحال يتجاهل أنّ العماد ميشال عون كان قد تمّ طرحه لتلميحا وثبة من قبل سعد الحريري، وقد التقى الطرفان في أماكن عدة ولم تكن العقدة حينها قبول ججع بعون، لأنه ليس قادراً على الإلتزام بعون رئيساً بل كانت العقدة سعودية بحته، أما اليوم فإن ججع أضعف سياسياً من الأخذ على عاتقه إعادة ترشيح اسم بهذه الحساسية، متحدية السعودية ومعها الولايات المتحدة مرة أخرى. من هنا، فإن ترشيح العماد عون أو حتى الحديث عنه كترشيح جدي في كواليس السياسة والإعلام ليس إلا محاولة ثانية من محاولات الولايات المتحدة الأميركية الخطيرة، بالتعاون مع «إسرائيل» لعزل حزب الله عن حلفائه وتغيير حسابات الرئاسة.

فتحلي يزور لحدود ودریان



لحدود مستقبلاً فتحلي

التحديات الداهمة والأخطار المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي». وقال فتحلي، من جهته: «قمنا بزيارة سماحته، وكما تعرفون وتعلمون نحن في أجواء ميلاد الرسول الأكرم، والأعياد المجيدة المباركة، وهناته بهذه الأعياد، وقد تحدثنا حول الأمور التي تهّم العالم الإسلامي وما نشهده من الخطر الإرهابي التكفيري والإرهاب الصهيوني في منطلقنا يستهدف كل المنطقة برمتها، ونحن نعتقد أن دور العلماء في هذه الظروف دور مهم وحساس جداً، ويجب علينا أن نؤخذ صفوفنا ونبادر بتضاضف الجهود، ومن هنا نعتبر أن الوحدة بين الشعوب ودول المنطقة هي الطريقة الوحيدة لمكافة هذه الأخطار التي تهدّد منطلقنا ومع الأسف الشديد لاستستني من شرها أحدا».

زار السفير الإيراني محمد فتحلي الرئيس العماد إميل لحود، في دارته في اليرزة، حيث جرى عرض التطورات، في حضور النائب السابق إميل إميل لحود. وقال فتحلي بعد اللقاء: «شرفنا بزيارة الرئيس لحود، وقدمت له التهنئة بخداً وتقديراً كبيراً لفخامة الرئيس لحود، أنا أكن إعجاباً خاصاً وتقديراً كبيراً لفخامة الرئيس لحود لأنه يجمع في شخصيته صفات مشرقة في تاريخ لبنان. ولهذا السبب استمع بإهتمام كبير لمقاربتة المستجدة في المنطقة ولبنان، وأيضاً بيئت لفخامته السياسة الخارجية الإيرانية حول الملفات الإقليمية».

كما زار فتحلي مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد الطيف دريان، في دار الفتوى.

رابطة النواب السابقين: لاستمرار الحوار

لهذين الخطين من خلال مؤتمرات صحافية ومقابلات مع الرؤساء الوزراء المختصين». وأبدت الرابطة المختصة لهذه تجاوب السلطات المختصة لهذه الحلول أو تقديم حلول بديلة، معلنة أنها «ستتابع سعيها لدفع السلطات المختصة إلى اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى إيصال لبنان إلى برّ الأمان والاستقرار والسلام».

شددت رابطة النواب السابقين «على ضرورة استمرار الحوار بين جميع الفقاء السياسيين مع التأكيد على تسهمهم بضرورة انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت»، مؤكدة «وجوب مواجهة الواقع الخطير الذي يواجه لبنان من جراء تواجد اللاتخين الفلسطينيين والنازحين السوريين، بالإضافة إلى الحركات التكفيرية والتي ظهرت تداعياتها

قهوجي يستقبل رابطة الملاحقين العسكريين: نتوقع اشتداد الحرب على الإرهاب عالمياً بعد إدراك الجميع خطره على السلم الدولي

الداخلي والجيش الذين كانوا أسرى لدى تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وسنعمل بكل الوسائل المتاحة لتحرير العسكريين المختطفين لدى تنظيم داعش الإرهابي». وقال: «في ما يتعلق بالوضع الدولي والإقليمي، شهدت السنة الفائتة كما تعلمون، عمليات إرهابية خطيرة، طالت فرنسا والولايات المتحدة وبلدانا أخرى، وفي المقابل برزت خلال الأشهر الأخيرة إرادة دولية قوية لمواجهة الإرهاب، بدأت تعطي ثمارها بشكل واضح في العراق وسورية، ونحن نتوقع في المرحلة المقبلة اشتداد الحرب على الإرهاب عالمياً، خصوصاً بعد إدراك الجميع خطره على السلم الدولي والمجتمعات الإنسانية كافة».

أضاف: «لقد حققتنا خلال السنوات الفائتة، قفزات نوعية في مجال تعزيز قدرات الجيش القتالية واللوجستية، خصوصاً من خلال المساعدات العسكرية التي تسلمناها تباعاً من الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية والعديد من الدول الأخرى الصديقة، ونحن نتطلع في الأشهر القادمة إلى استكمال الإعتدة والأسلحة الفرنسية المقررة في إطار الهيئة السعودية المقدمة للجيش اللبناني».

وختم: «إنني إذ أشكر جيوشكم الصديقة على تعاونها الدائم مع الجيش، لا بد أن أؤوه بجهودكم لترسيخ هذا التعاون والدفع به قدماً نحو الأمام، ونقل الصورة الحقيقية للدور الوطني الذي يضطلع به الجيش اللبناني، واحتياجاته العسكرية المختلفة، أكرر تحريبي بكم، وكل عام وأنتم بخير».

والقى رئيس الرابطة العميد أندرياس ميمبور كلمة أشاد فيها بـ«دور الجيش اللبناني الذي أثبت أنه ركيزة قوية جداً في مواجهة التهديدات الخارجية أو الداخلية»، مؤكداً «مجاهدة الدول الصديقة، تقديم الدعم الكامل للجيش اللبناني في جهوده الهادفة إلى الحفاظ على وحدة لبنان واستقراره، و مناخ الديمقراطية والحرية الذي يتمتع به».

شددت رابطة النواب السابقين «على ضرورة استمرار الحوار بين جميع الفقاء السياسيين مع التأكيد على تسهمهم بضرورة انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت»، مؤكدة «وجوب مواجهة الواقع الخطير الذي يواجه لبنان من جراء تواجد اللاتخين الفلسطينيين والنازحين السوريين، بالإضافة إلى الحركات التكفيرية والتي ظهرت تداعياتها



قهوجي مجتمعاً إلى رابطة الملاحقين العسكريين

بعض الأحيان، تشهد هذه المنطقة بصورة عامة استقراراً مميزاً ونشاطاً إنمانياً متصاعداً، وهذا يعود إلى جهودية الجيش، والتنسيق الفاعل مع القوات الدولية لمعالجة تلك الخروقات، ومساعدة المواطنين في المجالات الإنسانية والإنمائية لتعزير صمودهم في بلداتهم وقرىهم». وأردف: «أما على صعيد الداخل، فتابعنا جهودنا الأمنية المكثفة بالتعاون مع باقي الأجهزة الأمنية، والتي أسفرت عن تفكيك عشرات الشبكات والخلايا الإرهابية الخطرة، وإلقاء القبض على رؤوسها المدبرة، ومن هذه

استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبته في اليرزة، لمناسبة حلول العام الجديد، وفد رابطة الملاحقين العسكريين العرب والأجانب يتقدمهم الملحق العسكري النمساوي العميد أندرياس ميمبور، إلى جانب ممثلين عن هيئة مراقبة الهدنة وقوات الأمم المتحدة الموقّعة في لبنان ومساعديهم، الذين وضعوا في حضور قهوجي إكليلاً من الزهر على اللوحة التذكارية للضباط الشهداء في ساحة العلم تكريماً لأرواحهم الطاهرة.

والقى قهوجي خلال اللقاء كلمة بالمناسبة قال فيها: «كما جرت العادة، يجمعنا هذا اللقاء السنوي بمناسبة انطلاق العام الجديد، وأمل لكم المزيد من التوفيق والنجاح في أداء مسؤولياتكم، متمنياً لبلدانكم وجيوشكم الصديقة أن تنعم بالاستقرار والسلام والأزدهار، وأن يسود مناخ الثقة والتعاون بين الجميع، لمواجهة مختلف الإزمات والتحديات الراهنة».

وأضاف: «أيها الضباط الأصدقاء، في اللقاء الذي ضمنا خلال العام المنصرم وللمناسبة عينها، أكدت لكم أن الوضع الأمني مسووح وتحت السيطرة، وأن الجيش لن يسمح للإرهاب بالتمدد إلى أي بقعة لبنانية، وسيحيط جميع محاولاته الهادفة إلى إلحاق لبنان بالساحات الإقليمية المشتعلة من حوله، وبالفعل، التزمنا هذا العهد الذي قطعنا على أنفسنا حتى النهاية، واستطعنا تحقيق إنجازات كبيرة على هذا الصعيد، فيالسنية إلى الحدود الشرقية بين لبنان وسورية، واصلنا تشديد الحصار وتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية، واستهدفنا تحركاتها وتجمعاتها بالإسلاح الثقيلة، ما أدى إلى شل حركتها إلى الحد الأقصى، كما تمكنا من تحرير عدد من التلال الاستراتيجية في هذه الحدود، ما أسهم في تأمين حماية مراكزنا الخلفية بصورة أفضل، ومعن الإرهابيين من التسلل باتجاه القرى والبلدات اللبنانية».

وتابع: «بالنسبة إلى الحدود الجنوبية، فعلى الرغم من استمرار الخروقات الإسرائيلية بحرا وجوا، وبرأ في

تجارات



برّي مستقبلاً بعاصيري وصفا

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري، في عين التينة، نائب حاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري وعضو مجلس الرقابة على المصارف أحمد صفا، وكان عرض للأوضاع المالية والمصرفية في البلاد.

زار القائم بالأعمال الأميركي ريتشارد جوتز رئيس حزب «القوات» سمير ججع، في معر، وعرضه مع المستجدة الراهنة على الساحتين اللبنانية والإقليمية.